

- (أ) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، والسويد، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ب) ممثل إيطاليا وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي فيها، ومثلت السويد وزيرة الدولة للشؤون الخارجية.
- (ج) ممثل نيوزيلندا وزير خارجيتها.
- (د) لم تُدلي ممثلة السويد ببيان.
- (هـ) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، والسويد، وكازاخستان، وكندا، والهند، وهولندا.
- (و) إسبانيا، وأستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ز) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ح) مثل أفغانستان وزير خارجيتها.
- (ط) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ي) شارك كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والعضو المؤسس لمنظمة دراسات المرأة والسلام وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا وكابل، على التوالي.

١٩ - الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الصلة بين احترام حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين^(٢٣١). وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في الجلسة ٨١٣٠، أعرب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الأسف لعدم تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد منذ عام ٢٠١٤. وأشار كذلك إلى أن الأزمة الأمنية المتصاعدة قد عمقت انتهاكات حقوق الإنسان في البلد^(٢٣٢). وأقر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بأن المجلس قد عزز نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فأشار إلى آخر تقرير للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي ذكر فيه المقرر الخاص أن الجزاءات قد يكون لها أثر ضار على سبل العيش والرعاية الطبية، وطلب مراعاة حقوق الإنسان على النحو الواجب عند صياغة قرارات الجزاءات وتقييمها. وفي هذا الصدد، قدم مجموعة من الطلبات لكفالة ألا تزيد الحالة الإنسانية الهشة تدهورا^(٢٣٣).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلستين في إطار البند المعنون "الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلستين، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وشكلت هاتان الجلستان الجلستين الثالثة والرابعة من الجلسات التي عقدها المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد منذ إدراج البند في عام ٢٠١٤ في قائمة المسائل المعروضة على المجلس^(٢٣٤).

وقد عقدت الجلستان بناء على طلب تسعة من أعضاء المجلس^(٢٣٥). وفي كلتا الحالتين، وعلى غرار الجلسات السابقة التي عقدت في إطار هذا البند في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تم إقرار جدول الأعمال بتصويت إجماعي في بداية الجلسة^(٢٣٦). وعقدت كلتا الجلستين في شكل إحاطة.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في الجلسة ٧٨٣٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها نائب الأمين العام، أكد فيها على

(٢٣١) S/PV.7830، الصفحة ٦.

(٢٣٢) S/PV.8130، الصفحات ٦ إلى ٩ (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية)؛ والصفحات ٩ إلى ١١ (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان).

(٢٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

(٢٣٤) لمزيد من المعلومات عن الجلستين الأوليين، انظر المرجع، ملحق ٢٠١٤-٢٠١٥، الجزء الأول، القسم ١٨، "الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

(٢٣٥) انظر الرسالتين المؤرختين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1034)، و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1006).

(٢٣٦) للاطلاع على التفاصيل بشأن التصويت الإجماعي على جدول الأعمال، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني - ألف.

الجلسات: الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مخبر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون)
S/PV.7830 ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لإسبانيا وأوروغواي وأوكرانيا وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدى الأمم المتحدة (S/2016/1034)	تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)	جمهورية كوريا	نائب الأمين العام؛ والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مفوضية حقوق الإنسان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	إقرار جدول الأعمال ^(أ) ١-٥-٩
S/PV.8130 ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأوروغواي وأوكرانيا وإيطاليا والسنغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدى الأمم المتحدة (S/2017/1006)		جمهورية كوريا	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ^(ب)	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	إقرار جدول الأعمال ^(ج) ٢-٣-١٠

(أ) المؤيدون: إسبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وفرنسا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان؛ المعارضون: الاتحاد الروسي، وأنغولا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ومصر؛ الممتنعون عن التصويت: السنغال.

(ب) شارك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باريس.

(ج) المؤيدون: أوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والسنغال، والسويد، وفرنسا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان؛ المعارضون: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين؛ الممتنعون عن التصويت: إثيوبيا، ومصر.

٢٠ - الحالة في ميانمار

أجل وضع حد للحلقة المفرغة من العنف وممارسة الضغط من أجل التحلي بضبط النفس والهدوء لتجنب وقوع كارثة إنسانية.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد المجلس أول جلسة علنية في إطار هذا البند منذ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩^(٢٣٥). وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن التطور الكبير في الحالة الإنسانية ومحنة الروهينغيا في أعقاب احتدام القتال بين حكومة ميانمار وقوات المتمردين منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧^(٢٣٦).

(٢٣٥) انظر S/PV.8060. ولمزيد من المعلومات عن الجلسة التي عقدت في عام ٢٠٠٩، انظر S/PV.6161، والمرجع، ملحق ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الجزء الأول، القسم ٢٢، "الحالة في ميانمار".

(٢٣٦) S/PV.8060، الصفحات ٢ إلى ٥.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات واعتمد بياناً رئاسياً واحداً فيما يتعلق بالبند المعنون "الحالة في ميانمار". ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وجه الأمين العام رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أعرب فيها عن قلقه العميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان السائدة في ولاية راخين بميانمار^(٢٣٤)، وبالإشارة إلى المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته التي أجريت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، سلط الضوء على أهمية أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية لدعم الجهود المبذولة من

(٢٣٤) S/2017/753.